

قرار رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠٢١

بشأن الموافقة على منح شركة مصر كابيتال Misr Capital

مزاولة تلقى وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والادوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٨ بشأن ضوابط الترخيص للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (١٦١٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩ بشأن ضوابط تلقي وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة من خلال شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وعلى موافقة الهيئة على منح الشركة الترخيص بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار إعمالاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨ الصادر في هذا الشأن، وعلى موافقة الهيئة على قيام الشركات المرخص لها بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار دون شركات الوساطة في الأوراق المالية بمزاولة تلقى وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة شريطة الالتزام بتوافر خطوط الربط الألي بين الشركة الطالبة وشركتي إدارة صناديق الاستثمار وخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار، وعلى مذكرة قطاع التأسيس والترخيص ورقابة المهنيين المعدة في هذا الشأن، وعلى موافقة لجنة تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم (٤٤٨) المنعقدة بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٢١ والمعتمد محضرها من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة.

قرار

المادة (١): الموافقة على منح شركة مصر كابيتال Misr Capital مزاولة تلقى وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة إعمالاً لضوابط الهيئة الصادرة في هذا الشأن

المادة (٢): يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران

